الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 62 من الدستور،

و بعد مداولة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في تاريخ 14 أكتوبر 2015،

يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل،

و نظرا للصبغة الاستعجالية التي يكتسيها المشروع،

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على مجلس نوّاب الشّعب مع استعجال النظر.

رئيس الحكومة
الحبيب الصيد

59 / 2015

مجلس نواب الشعب
الواردات
16 أكتوبر 2015
رمز الإدارة...../عدد

مجلس نواب الشعب
أمانة الإدارة
16 أكتوبر 2015
رقم الإدارة...../تعريف

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج "الحوكمة والفرص والتشغيل".

فصـــــل وحيـــــــد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بواشنطن في 02 أكتوبر 2015 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض قدره أربعة مائة وخمسة وخمسون مليون أورو وخمس مائة ألف أورو (**455.500.000** أورو) لتمويل "برنامج الحوكمة والفرص والتشغيل".

59/2015

59/201

شرح أسباب

برنامج دعم الميزانية "الحوكمة والفرص والتشغيل"

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 2 اكتوبر 2015 بواشنطن اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ اربعة مائة وخمسة وخمسون مليون وخمسة مائة الف اورو (**455.5 مليون اورو**) أي ما يعادل تقريبا الف واثنين مليون دينار تونسي (**1002 مليون دينار**).
وسيسند هذا القرض لتونس في شكل دعم مباشر للميزانية وذلك للمساهمة في تمويل برنامج إصلاحات لدعم الحوكمة والفرص والتشغيل في إطار دفع النشاط الاقتصادي.
وتمثل هذه الإصلاحات مواصلة لما تم دعمه من اصلاحات التي تم إدراجها في إطار برامج دعم الميزانية للسنوات السابقة والتي تهدف من جهتها لدفع الحركة الاقتصادية وتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وإكسابه مزيد من الصلابة لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق تم إعداد هذا البرنامج بعنوان الدعم المالي للميزانية لسنة 2015 .

أهداف البرنامج :

يهدف البرنامج إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي الذي يمر بمرحلة صعبة منذ 14 جانفي 2011 حيث تراجعت موارد ميزانية الدولة و تفاقم عجزها. كما يرمي هذا البرنامج إلى الحد من الأثر السلبي المباشر على الموازنات المالية الداخلية والخارجية ولتغطية العجز الحاصل على مستوى الموارد المالية للدولة.

ويشمل هذا البرنامج دعما لعدة إجراءات إصلاحية تهدف أساسا إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل النفاذ للمعلومة ودعم القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإعادة هيكلة البنوك العمومية وتحقيق الموازنات المالية.

عناصر البرنامج :

يتضمن البرنامج **5 محاور أساسية** تتصهر كليا مع تطلعات المرحلة القادمة والمتعلقة بالإصلاحات التالية:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية

أ. **إصدار أمر عدد 3484 لسنة 2014 مؤرخ في 18 سبتمبر 2014** يتعلق باعتماد مسار تشاركي لتبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية الراجعة بالنظر إلى وزارات الداخلية والتجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة والسياحة والصحة. وقد تم نشر هذا الامر بالرائد الرسمي عدد 78 بتاريخ 26 سبتمبر 2014.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تبسيط وتوضيح الإجراءات وتطوير وتوحيد النصوص المنظمة للإجراءات الادارية وذلك من خلال القيام بعملية جرد لهذه الإجراءات، ثم تقييمها ومراجعتها.

ب. **قرار المجلس الوزاري بتاريخ 22 اكتوبر 2014** القاضي بتبسيط **157** اجراء وحذف البعض منها تم تصنيفهم كإجراءات اولية بالاتفاق مع القطاع الخاص وما من شأنها ان تضفي تسهيلات في مجال الاستثمار.

2.

- **إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال:**

تم خلال هذا البرنامج دعم اتخاذ عدد من الاجراءات التي من شانها تحسين القدرة التنافسية للقطاع وتبسيط شروط النشاط لمزيد تحريره والتخفيض من كلفة الاتصالات. وتتمثل هذه الاجراءات في:

أ. **إصدار الأمر عدد 4773 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ديسمبر 2014** يتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد ترخيص نشاط مزود خدمات الأنترنات. وقد تم نشر هذا الامر بالرائد الرسمي عدد 7 بتاريخ 23 جانفي 2015.

ويضبط هذا الأمر شروط وإجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مزود خدمات الأنترنات طبقا لأحكام مجلة الاتصالات كما يضبط التزامات مزودي الخدمات والعقوبات المسلطة عليهم في صورة مخالفة أحكام هذا الأمر. ويمكن أن يشمل نشاط مزود خدمات الأنترنات توفير خدمات الأنترنات أو خدمات النفاذ إلى الأنترنات أو الاثنين معا.

ب. **قرار رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 74 الصادر بتاريخ 17 نوفمبر 2014** والمتعلق بالمصادقة على العرض التقني والتعريفي للربط البيني والنفاذ للشركة الوطنية للاتصالات لسنة 2014 في جزئه المتعلق بعرض التقسيم الكلي للحلقة المحلية[1].

- **هيكلة الشركة الوطنية للاتصالات:**

أ. **إصدار أمر حكومي عدد 85 لسنة 2015 مؤرخ في 24 أفريل 2015** يتعلق بضبط إجراءات وصيغ تطبيق أحكام القانون عدد 48 لسنة 2014 المؤرخ في 24 جويلية 2014 المتعلق بالإحالة على التقاعد الاختياري قبل بلوغ السن القانونية بالشركة الوطنية للاتصالات. وقد تم نشر هذا الامر بالرائد الرسمي عدد 34 بتاريخ 28 افريل 2015.

- **نقل الارقام القارة والجوالة:**

أ. قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد **70 بتاريخ 1 جويلية 2015**، القاضي بإلغاء القرار عدد 2013/162 الصادر في 23 أكتوبر 2013 والمعدل والمكمل للقرار عدد 2012/58 الصادر في 5 جويلية 2012 والمتعلق بشروط وطرق تنفيذ نقل الارقام القارة والجوالة بتونس[2].

ب. قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد **71 بتاريخ 01 جويلية 2015**، والمعدل والمكمل للقرار عدد 2012/58 الصادر في 5 جويلية 2012 والمتعلق بشروط وطرق تنفيذ نقل الارقام القارة والجوالة بتونس.

---

[1] Dégroupage total de la boucle locale

[2] Portabilité des numéros fixes et mobiles

ت. قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد **72 بتاريخ 16 جويلية 2015**، والمتعلق بوضع الجدول الزمني للإطلاق التجاري لقابلية نقل الارقام القارة والشروط المحددة لتنفيذها على النحو المتوخى في قرارها عدد 2015/71 الصادر في 01 جويلية 2015، والذي يعدل ويكمل القرار رقم 2012/58 الصادر في 5 جويلية 2012 والمتعلق بشروط وطرق تنفيذ نقل الارقام القارة والجوالة بتونس.

ث. قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد **73 بتاريخ 16 جويلية 2015**، والمتعلق بوضع الجدول الزمني للإطلاق التجاري لقابلية نقل الارقام الجوالة والشروط المحددة لتنفيذها على النحو المتوخى في قرارها عدد 2015/71 الصادر في 01 جويلية 2015، والذي يعدل ويكمل القرار رقم 2012/58 الصادر في 5 جويلية 2012 والمتعلق بشروط وطرق تنفيذ نقل الارقام القارة والجوالة بتونس.

3. **إعادة هيكلة البنوك العمومية:**

في اطار عملية اعادة هيكلة البنوك العمومية، وعلى اثر انتهاء عملية التدقيق، تم اعتماد مخططات استراتجية لإعادة هيكلة البنوك مع اعتماد طرق جديدة في الحوكمة والتسيير انطلقت خلال سنة 2014 وتواصلت خلال هذه السنة.

وقد اصدرت وزارة المالية في هذا الشان اوامر تتعلق بتركيبة وتسيير مجالس ادارة البنوك العمومية بطرق اكثر شفافية ونجاعة.

وتم بعنوان هذا البرنامج لدعم الميزانية دعم مسار اعادة هيكلة البنوك وذلك عبر الاجراءات التالية:

أ.مصادقة مجلس ادارة الشركة التونسية للبنك على خطة مفصلة لإعادة هيكلة الشركة بتاريخ 16 افريل 2015.

ب. مصادقة مجلس ادارة بنك الاسكان على خطة إعادة هيكلة مفصلة للبنك بتاريخ 3 مارس 2015.

ت. مصادقة مجلس وزراي مضيق(CMR) على استراتيجية إعادة هيكلة البنك الوطني الفلاحي بتاريخ 11 نوفمبر 2014.

4. اصدار تقريرا رسميا حول الموازنات المالية 2010-2012 للمؤسسات العمومية على موقع رئاسة الحكومة.